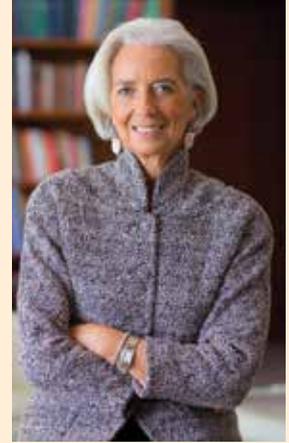


الطريق إلى التنمية

الشراكة الدولية والالتزام والمرونة عوامل لا غنى عنها لتحسين الوضع العالمي



كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي.

يقول

الفيلسوف اليوناني سينيكا «من لا يعرف إلى أي ميناء يُبحر، فما من رياح ستكون مواتية له». وبعد مرور ألفي عام، تظل هذه المقولة تذكرة خالدة بأهمية تحديد الهدف. فرغم التهكم الذي عادة ما تُقابل به الطموحات الكبار، تظل قيمة الهدف حقيقة لا مراء فيها—فعلَى هُدْيِهِ تستنير العقول وفي ضوءه تصاغ الشراكات، وفي نهاية المطاف تتضح الحلول. وتكتسب مقولة سينيكا أهمية خاصة هذا العام، مع التقاء ممثلي المجتمع الدولي للاتفاق على المرحلة التالية في عملية التنمية حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده، حيث تتخذ قرارات حاسمة شاملة—بدءا بإطار التمويل ومرورا بالأهداف البيئية وانتهاء بأهداف التنمية المستدامة التي تخلف الأهداف الإنمائية للألفية. ومن غير المرجح أن تتكرر هذه الفرصة لفترة جيل كامل على الأقل.

وقد تحققت خطوات كبيرة منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. وتشمل هذه الخطوات تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية لتخفيض نسب معينة إلى النصف—تخفيض الفقر العالمي، واحتمالات وفاة الأطفال قبل سن الخامسة، ونسبة الأشخاص الذين لا تتوافر لهم المياه الآمنة. إلا أن التقدم كان متباينا. ورغم أن عددا من البلدان النامية ارتقى إلى مصاف البلدان «الواعدة»، فإن بعض الدول الهشة والدول المتأثرة بالصراعات تأخر عن الركب بصورة مأساوية.

ويجب أن نتأمل أيضا مدى تغير العالم على مدار السنوات الخمس عشرة الماضية. فقد أصبح الاقتصاد العالمي مترابطا بصورة متزايدة من خلال التكنولوجيا والتجارة والتمويل، مما تسبب في زيادة التداعيات العابرة للحدود وأدى بالبلدان إلى تحقيق درجة أكبر من الاعتماد المتبادل. وفي مفارقة واضحة مع نهوض الكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة، مُني الكثير من الاقتصادات المتقدمة بانتكاسات أحدثها الركود الكبير الذي أصابها بضرر بالغ.

مبادئ إرشادية

حين أنظر إلى الماضي، وأتأمل الحاضر، وأتفكر في المستقبل، أرى ثلاثة مبادئ تسترشد بها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

الشراكة: سيتطلب تحقيق أهدافنا الإنمائية شراكة شاملة لتنفيذ السياسات السليمة وتوفير الموارد اللازمة. ويعني ذلك التعاون بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وبين هذه الاقتصادات والقطاع الخاص والمجتمع المدني—على الصعيدين الوطني والدولي. **الالتزام:** ينبغي أن يبرهن كل شريك على التزامه المستمر لفترة طويلة بعد عام ٢٠٣٠. وبعبارة أخرى، يمكن أن تبدأ شرارة العمل بالإرادة الدولية، ولكن استمرارها لازم للحفاظ على الشعلة المضيئة. **المرونة:** يجب التعامل مع الجهود الإنمائية بمرونة حيثما أمكن؛ فيتم تطويع السياسات بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة في كل بلد، مع ترك مجال للتكيف تبعا لتغير الظروف العالمية. فكيف يمكن أن نترجم هذه المبادئ المرشدة إلى عمل واقعي يستهدف معالجة الفقر وتعزيز التنمية؟

الأولويات الوطنية

أود توضيح أمر في البداية، هو أن البلدان النامية هي الأقدر على قيادة مسيرتها التنموية، وإن لم يكن يُتوقع منها القيام بهذه المهمة وحدها.

ومن الشروط المسبقة في هذا الصدد أن تتوافر الأساسيات الصحيحة. ويعني ذلك تنفيذ سياسات اقتصادية كلية سليمة—بما في ذلك احتواء التضخم، ودورات الانتعاش والكساد، والدين العام. وتؤدي مراكز المالية العامة القوية والاحتياطات الدولية الكافية إلى تهيئة البلدان لمواجهة الصدمات المعاكسة التي تكون سيطرتها عليها محدودة أو معدومة. أما المؤسسات القوية فتعزز الثقة والرؤية الاستراتيجية بما يدعم تنفيذ السياسات والاستثمار الخاص. ومع وجود هذه الأساسيات، يجب أن تتخذ البلدان خطوات إضافية لدعم التنمية.

ومن الأولويات في هذا الصدد تعبئة الإيرادات. ومع ضرورة المرونة الضريبية بين البلدان، ينبغي أن تتسم الضرائب بالبساطة واتساع القاعدة والإدارة الفعالة. وفي هذا السياق، تمثل شفافية الصناعات الاستخراجية عنصرا أساسيا أيضا.

وبعد تحصيل الإيرادات، يتعين استخدامها بكفاءة وفعالية لتحقيق التنمية كما يجب أن تدعمها إدارة مالية عامة قوية. ويكتسب تحسين إدارة المشروعات وممارسات التوريد أهمية خاصة

ذاتها، ولكن لأن معناها الأساسي كصورة من صور التبادل والشراكة والتعاون يشير إلى عنصر جوهري في جهود التنمية العالمية.

دور صندوق النقد الدولي

أرى أن للصندوق دورا مهما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في السياقين الوطني والدولي. فالصندوق يشارك في جهود التنمية مشاركة عميقة بالفعل، باعتباره المؤسسة الأولى المعنية بدعم الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي في العالم — وذلك بالعمل مع

التعاون لا يمكن أن يكون خيارا للشركاء الدوليين؛ بل هو مسؤولية والتزام.

بلداننا الأعضاء البالغ عددها ١٨٨ بلدا في وضع السياسات وتنفيذها، وبناء القدرات، وتقديم القروض للبلدان المحتاجة. ولكننا لا نتوقف عن استكشاف سبل تتيح إنجاز المزيد. وفي هذا العام المحوري، أعلن التزامي بتعزيز دعم الصندوق للاقتصادات النامية على ثلاث جبهات واسعة:

التمويل: سنبحث عن سبل تمكُّنا من إتاحة مزيد من القروض للبلدان النامية بما يساهم في جهودها للتعامل مع الصدمات الخارجية بصورة أفضل. وعلى وجه الخصوص، سنزيد من تركيزنا على مساعدة البلدان الأكثر فقرا وهشاشة.

السياسات: لإحراز تقدم في احتواء شرائح سكانية أكبر في عملية النمو، سنقوم بتعميق جهودنا لإدخال مسائل مثل انعدام المساواة، والفروق بين الجنسين، وإتاحة التمويل، فيما نقدمه من مشورة للبلدان الأعضاء. وستكون الاستفادة من الخبرة الفنية لدى المؤسسات الشريكة أمرا بالغ الأهمية.

بناء القدرات: سنقوم بتعزيز مساعداتنا في مجال بناء القدرات والمشورة التي نقدمها للبلدان الأعضاء دعما لجهود استثمار إمكاناتها الاقتصادية. وستركز المساعدة الفنية على المجالات التي تحتاج إليها بشدة، بما في ذلك دعم تعبئة الإيرادات والاستثمار في البنية التحتية. وسنقوم أيضا بتكثيف جهودنا في البلدان التي تحتاج إليها بشدة — الدول الهشة والدول المتأثرة بالصراعات. وعلينا تحقيق إنجازات على هذه الجبهات — وسنفعل.

فرصة تشكيل المستقبل

كان سينيكيا الذي ذكرته في البداية فيلسوفا من المذهب الرواقي. ومن المعتقدات الأساسية في هذا المذهب ما يشيع وصفه اليوم بمقولة أن «الأفعال أبلغ من الأقوال».

وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم بهذا التوجه وهو يستعد للمشاركة في ثلاثة مؤتمرات تمثل في مجموعها فرصة للتنمية تحدث مرة كل جيل. فمن مؤتمر تمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا في يوليو، إلى مؤتمر قمة أهداف التنمية المقرر عقده في سبتمبر في نيويورك، إلى مؤتمر الأهداف البيئية المقرر عقده في باريس في ديسمبر، يجب أن نقتنص فرصتنا لتشكيل المستقبل.

وحتى يتحقق لنا النجاح — ليس فقط في عام ٢٠١٥ ولكن حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده — يجب أن نسترشد بثلاثة مبادئ رئيسية: الشراكة والالتزام والمرونة. ■

مع سعي الاقتصادات النامية إلى تلبية احتياجاتها الملحة من البنية التحتية من خلال الاستثمارات العامة — وكذلك الاستثمارات الخاصة في كثير من الحالات.

وبالفعل، يمثل القطاع الخاص شريكا أساسيا للتنمية. ويمكن أن يؤدي تطوير القطاع المالي — بحماية حقوق الدائنين على سبيل المثال — إلى التوسع في إتاحة الخدمات المالية الأساسية للأفراد والمشروعات الصغيرة. ويمكن أيضا أن تساعد النظم الضريبية والتجارية المصممة بعناية على جذب الاستثمار الأجنبي، مع تحقيق مردود بالغ الأهمية على صعيد التنمية.

وبخلاف هذه التدابير، يجب على الاقتصادات النامية أن تقطع شوطا إضافيا في مجال السياسات حتى تصل منافع النمو إلى كل فئات السكان ويتم احتواء الضرر البيئي. ومن السبل المهمة لإنجاز هذه الأهداف تقديم خدمات عامة فعالة، وإدخال عدد أكبر من النساء في القوة العاملة، ووضع نظم للحماية الاجتماعية، وتحديد السعر الصحيح للكربون.

الدعم الدولي

أعلم أن ما وصفته هو مهمة شاقة، إلا أن دور المجتمع الدولي هو دعم هذه الجهود بالدفع لإرساء بيئة مساعدة وتنسيق الإجراءات لمواجهة التحديات العابرة للحدود. ولا يمكن أن يكون التعاون اختياريا بالنسبة للشركاء الدوليين؛ بل هو مسؤولية والتزام.

لماذا؟ لأننا نعيش في عالم يسوده الاعتماد المتبادل حيث تكثر التداعيات الأصلية والمرتدة، ونسمع عبر أرجاء العالم دوي العديد من القوى المؤثرة — المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. ويمكن أن تؤدي النتائج إلى تحول كامل في المشهد الراهن، ولكنها يمكن أن تكون مدمرة أيضا. ومن هنا نجد أن مفتاح النجاح هو التعاون الدولي.

وإلى جانب الحاجة إلى صنع سياسات مسؤولة لتعزيز الصلابة الاقتصادية والمالية على مستوى العالم، أرى أن هناك خمسة مجالات ذات أولوية يمكن أن يؤدي فيها الالتزام بالتعاون الدولي إلى دعم التنمية، وهي:

التجارة: فيمكن للاقتصادات النامية أن تستفيد من نظام التجارة العالمي إذا كان محكوما بالقواعد ويتسم بالإنصاف وعدم التمييز. **الإيرادات:** من خلال التعاون الدولي بشأن الضرائب من أجل معالجة التحايل الضريبي والحد من التنافس الضريبي بين البلدان، يمكن للبلدان النامية حماية الإيرادات التي تمثل مطلبا ضروريا للإنفاق الاجتماعي والإنمائي.

المعونة: ينبغي للاقتصادات المتقدمة التي تتوافر لها الميزانية الكافية أن تجعل زيادة المعونة من أولوياتها، نظرا لما تمثله من ضرورة لكثير من أفقر بلدان العالم.

الدين: من بين الأولويات تعزيز إطار معالجة أزمات الدين السيادي لتشجيع تسوية الديون بكفاءة وفي الوقت المناسب. ويوجد لدى صندوق النقد الدولي برنامج عمل نشط لدفع هذه الإصلاحات.

البيئة: لا يمكن التصدي الفعال للاحتراق العالمي إلا من خلال شراكات دولية، وهو ما يشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومساعدة البلدان منخفضة الدخل في مساعيها للتكيف مع تغير المناخ.

ويبدو مناسباً أن الأحرف الأولى من الكلمات الإنجليزية التي تعبر عن هذه الأولويات تشكل في مجموعها كلمة "trade" أي التجارة (T) للتجارة؛ و R للإيرادات؛ و A للمعونة؛ و D للدين؛ و E للبيئة) — ليس بسبب المعنى الإيجابي الحديث لهذه الكلمة، والتي تمثل أولوية في حد